

ملتقى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية

1-3 ايلول / سبتمبر 2022

نظم اتحاد المصارف العربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وبالتعاون مع البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتحاد بنوك مصر والاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وبمشاركة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، ملتقى دولي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية وذلك خلال الفترة من 1-3 سبتمبر 2022.

افتتح أعمال الملتقى سعادة المستشار أحمد سعيد خليل، رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعالي الدكتور عبدالمجيد بن عبدالله البنبان رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وسعادة الاستاذ محمد الاتربي رئيس مجلس ادارة اتحاد بنوك مصر، رئيس اتحاد المصارف العربية، وسعادة الدكتور وسام فتوح الامين العام لاتحاد المصارف العربية، وسعادة الاستاذ جمال نجم نائب محافظ البنك المركزي المصري، ومعالي الدكتور محمد بن على كومان الامين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، وسعادة الدكتور حاتم على مدير مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، ومعالي اللواء خالد فودة محافظ محافظة جنوب سيناء .

وهدف الملتقى إلى تبيان أهمية التعاون بين الأجهزة الأمنية والهيئات القضائية والقطاع المصرفي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتسليط الضوء على المخاطر التي تواجهها المجتمعات العربية جراء الجرائم المالية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي والمالي. ومناقشة أفضل الممارسات في التحقيقات المالية الموازية، وكيفية الاستفادة منها في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وسعى الملتقى إلى تحقيق أهدافه من خلال عدد من المحاور العلمية التي تناولت المبادئ الأساسية في جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلاقتها بالقطاع المصرفي، والقوانين ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى دور المصارف والبنوك المركزية والقطاعات الأمنية في مواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والوقوف على أبرز تهديدات الأمن السيبراني المتعلقة بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على القطاع المصرفي والمالي. وصولاً إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة لمواجهة غسل الأموال، وتعزيز فعالية دور وحدات التحريات المالية وتعزيز الشراكة بينها وبين الجهات المعنية.

وبمشاركة أكثر من 350 مشاركاً من القطاع المصرفي والمالي والقضائي والأمني، وقد تحدث في أعمال الملتقى على مدار ثلاثة أيام متتالية في 11 جلسة عمل 37 متحدثاً من الدول العربية والأجنبية ومن منظمات ومؤسسات إقليمية ودولية، وكانت من أبرز توصيات الملتقى:

1. تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف خلق مزيد من الدعم لقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والوقاية منها.
2. التعاون على وضع دليل استرشادي عربي لتعزيز آليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى العربي بما يعزز تبادل الخبرات والتجارب الوطنية.
3. الاستفادة من الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة، والعمل على تأكيد الاستثمار في تدريب العاملين في الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتأهيلهم بشكل علمي وتقني.
4. تعزيز الأطر التشريعية اللازمة لدعم الاستقلالية التشغيلية لوحدات التحريات المالية.
5. الدعوة الي التركيز على مخاطر جرائم تمويل الارهاب بما يشمل وضع الاليات والاجراءات الخاصة بمكافحته.
6. تعزيز الإجراءات الوطنية المتعلقة بالشفافية ودعم تطبيق التدابير الوقائية من قبل المؤسسات المالية بهدف التوصل الى المستفيد الحقيقي.

7. الدعوة إلى أهمية تكوين مجموعة عمل عربية لدراسة التحديات التقنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يشمل العملات والأصول الافتراضية والأدلة الرقمية.
 8. أهمية استفادة السلطات الرقابية والمؤسسات المالية وجهات إنفاذ القانون من التقنيات التكنولوجية الحديثة في الوقاية من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 9. الاستفادة من التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال تطبيق العقوبات المالية المستهدفة.
 10. العمل على التوسع في بناء القدرات وإعداد برامج التدريب العملية في مجال التحقيقات المالية الموازية.
 11. دعوة الجهات المتعاونة في هذا الملتقى للتسيق والتعاون في تنفيذ هذه التوصيات والاستمرار في عقد الأنشطة العلمية.
- وقد تقدم المشاركون بالمؤتمر بجزيل الشكر والعرفان لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً على احتضان أعمال المؤتمر وكرم الضيافة وحسن الاستقبال مع تمنياتهم أن يعم الخير والسلام ربوع جمهورية مصر العربية وكافة الدول العربية.